

التعلييل بالتخفيف في أبواب (الإمالة والإبدال والإدغام) من كتاب سيوية في ضوء الدرس الصوتي الحديث.

طالب دكتوراه : عبد الجليل بوخيرة
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب و اللغات
جامعة بسكرة- (الجزائر)

Résumé:

Dans son ouvrage « El -kitab » Sybaweh a justifié le phénomène de l'allégement phonétique par le recours du sujet parlant a ce genre de procédé sans pour autant nuire au sens. La présente étude veut expliquer ce genre d'allègement phonétique développé par Sybaweh où il est question de l'inclinaison « El-imala » et la substitution « El-ibdal », l'assimilation « El-idgham » en lumière des récentes études linguistiques.

ملخص:

علل سيويه في كتابه لكثير من الظواهر الصوتية بالتخفيف؛ لأن المتكلم يميل إلى التخفيف في كلامه مع الإفادة، وهذا المقال سيتناول تعلييل سيويه بالتخفيف لمظاهر الإمالة والإبدال والإدغام في ضوء الدرس اللساني الحديث.

نص المقال :

الصوت هو أصغر وحدة من وحدات اللغة، وهو الأساس الذي تُبنى عليه مفرداتها وجملها، ولذلك انطلق منه ابن جني في تعريفه للغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (1).

وقد أبدع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت180هـ) في علم الأصوات، وأدرك أهمية المستوى الصوتي في فهم المستويات التي بعده، ثم جاء بعد الخليل تلميذه سيبويه، الذي ضمن الجزء الأخير من كتابه معلومات قيمة عن علم الأصوات تبعه فيها من جاء بعده من العلماء.

وقد أرفق سيبويه القواعد الصوتية للغة العربية بالتعليل، والعلّة هي «الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة» (2). من أبرز العلل التي علل بها سيبويه للقواعد الصوتية علّة التخفيف؛ لأن الناطق باللغة يميل إلى التخفيف في أصواته بكيفيات عديدة، منها الحذف والإدغام والإعلال... ويتفق هذا المبدأ الصوتي - وهو ميل المتكلم إلى التخفيف - مع ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة، وسُمّي الاقتصاد اللغوي *L'economie linguistique*.

من الأبواب الصوتية التي علل لها سيبويه بالتخفيف الإمالة والإبدال والإدغام.

أولاً: الإمالة :

تعريف الإمالة :

ألفه :

عرفها ابن فارس بقوله: «الْمِيمُ وَالْيَاءُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى انْحِرَافٍ فِي الشَّيْءِ إِلَى جَانِبٍ مِنْهُ. مَالٌ يَمِيلُ مَيْلًا. فَإِنْ كَانَ خُلِقَهُ فِي الشَّيْءِ فَمَيْلٌ، يُقَالُ مَالٌ يَمِيلُ مَيْلًا» (3).

ب/اصطلاحاً :

لم يعرف سيبويه الإمالة، وإنما يفهم تعريفها من ثنايا كلامه عن التطبيق العملي لها، وذلك في قوله: «وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها... فالألف قد

تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها»(4). يُفهم من كلامه أن الإمالة هي تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء .

وأما ابن الحاجب(570-646هـ) فقد عرّف الإمالة تعريفا موجزا جامعا، وفضّل تعريفها بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة؛ ليشمل التعريف أنواع الإمالة؛ فالإمالة تكون للألف، وللفتحة وحدها مثل: الكيّر(5).

وأما تعريف المحدثين للإمالة فهو شبيه بتعريفات القدماء؛ فقد عرفها عبد المنعم الناصر بقوله: «الإمالة تعني عموما أن ينحو صوت كلامي نحو صوت آخر دون أن يصبح مثيلا له. وتعني إمالة الألف اكتسابها شيئا من صفات الياء دون أن تصبح ياء خالصة، فتخرج بصوت بين الألف والياء» (6) .

والإمالة أداء نطقي ليس محل اتفاق عند جميع العرب، فأهل الحجاز لغتهم الفتح، وأهل نجد من تميم وقيس وأسد يُميلون(7). ولا زالت الإمالة منتشرة في بعض اللهجات العربية العامية، خاصة في لبنان(8). ونجد أنّ القراء اهتموا بالإمالة كما اهتم بها النحاة، وهم يتناقضون مع النحاة في كثير من التفاصيل(9) .

وقد أخذ المحدثون على القدماء تفريقهم بين الألف والفتحة التي قبلها، ورأوا أن ألف المدّ عبارة عن فتحة طويلة، وليس الأمر فتحةً بعدها ألف(10)، وعليه فإن الإمالة هي تنوّع نطقي للفتحة الممدودة أي الطويلة(11). ويُستى علماء الأصوات المحدثون التنوع النطقي للصوت الواحد دون أن يتغيّر المعنى ب(الألوفون) Allophone(12) .

تسمياتها وحكمها :

سأها سيبويه بالإمالة والإجناح قال: «فزعم الخليل أنّ إجنّاح الألف أخفّ عليهم، يعني: الإمالة»(13). وتُسَمّى عند القراء بالمحض والإضجاع والبطح والتقليل والتلطيف(14). وليس للإمالة رمز كتابي يدلُّ عليها إلا في المصحف الكريم، فقد رُمز لها ب « نقطة مستديرة كبيرة مقفولة الوسط تحت الحرف بدلا عن الفتحة»(15) .

ويقابل الإمالة الفتح وهو الأصل؛ لأنّ الإمالة تحتاج إلى أسباب توجبها، وليس الفتح كذلك(16) .

وحكم الإمالة الجواز لا الوجوب؛ حيث يستطيع الناطق أن لا يميل مع وجود سبب الإمالة، قال ابن جني: «و ضرب آخر يسمّى علّة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علّة الجواز، لا علّة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بدّ منها، وأن كلّ مُمالٍ لعلّة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذاً علّة الجواز لا علّة الوجوب» (17). فابن جني يفرق بين العلة التي توجب الحكم وبين العلة لا توجب الحكم، ويسميا سببا .

أسباب الإمالة :

- توسّع سببويه في عرض أسباب الإمالة عند القبائل العربية التي تميل، وأهم أسباب الإمالة - عنده - هي:
- إذا كان بعد الألف حرف مكسور، مثل: عابد، عالم، مساجد .
 - إذا كان أول حرف من الكلمة مكسورا وبينه وبين الألف حرف متحرك، مثل عمّاد .
 - إذا كان أول حرف من الكلمة مكسورا وبينه وبين الألف حرفان أولهما ساكن، مثل: سِرْبَالٌ وشِمْلَال .
 - تمال ألف بنات الياء والواو إذا كانت عين الكلمة مفتوحة .
 - إذا كان الاسم منتبها بألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك .
 - إذا كانت الألف عين الفعل، وكانت مبدلة من الواو أو الياء، بشرط أن تكسر فاؤه عند إسناده إلى تاء الفاعل، مثل: خُفْتُ وطَبْتُ من : خاف وطاب وهاب .
 - إذا سُيِّقَت الألف بياء فإنها تمال، مثل: كِيَالٌ وَيِيَاع .
 - الإمالة لأجل الإمالة؛ ففي "عمادا" تمال الألف الثانية لأجل إمالة الألف الأولى .
 - تمال الألف إذا كان بينها وبين الحرف المكسور قبلها حرفان ثانيهما هاء، مثل: يريد أن يضرّهما، يريد أن ينزعهما، في مضرّهما .
 - تمال الألف إذا كان بينها وبين الياء قبلها حرفان ثانيهما هاء، مثل: بيني وبينها، يريد أن يكيّلها .

- يمال الحرف المفتوح إذا جاء بعده راء مكسورة، مثل: من الصَّرِّ، من الكِبْرِ.
- أميلت كلمات على غير قياس، مثل: أَلَف الناس، وأَلَف الحجاج إذا كان اسما لرجل (18).

الغاية من الإمالة في ضوء القوانين الصوتية :

الغاية من الإمالة هي إشاعة الانسجام بين الأصوات اللغوية؛ لأنَّ «الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج» (19).

قال الأنباري (ت577هـ) عن علة الإمالة في الكلام: «فإن قيل: فلم أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل: طلبا للشاكل؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر» (20).

فتتم الإمالة بتقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء حتى يكون النطق في اتجاه واحد؛ فالفتحة فيها تصعد واستعلاء، والكسرة فيها انحدار وتسفل، وبالإمالة تكون الأصوات من نمط واحد (21).

و ينقسم تأثر الأصوات عند علماء الصوتيات إلى نوعين :

- تأثر رجعي، ومعناه أن الصوت الأول يتأثر بالثاني .
 - تأثر تقدمي، وفيه يؤثر الصوت الأول في الثاني (22).
- والإمالة تُفسَّر بالنوعين معا؛ لأن الصوت الممال يتأثر أحيانا بما قبله، وأحيانا بما بعده، فمن تأثره بما قبله تأثر الألف الممالة في (بيّاع) بالياء قبلها، ومن تأثره بما بعده تأثر الألف الممالة في (عابد) بالكسرة التي بعدها.

وعبّر سيبويه عن المماثلة بمصطلح التقريب، فعندما عرض لإمالة الألف إذا كان بعدها حرف مكسور قال معللا: «وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها... فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها» (23).

ولعلَّ مصطلح التقريب أدلُّ على المراد من المماثلة؛ لأن الإمالة لا تهدف إلى أن يكون الحرف الممال مماثلا لما بعده أو قبله، وإنما يقاربه .

إن تفسير الإمالة بالتقريب بين الأصوات لتسهيل النطق بها هو تفسير يصلح

لبعض أنواع الإمالة ولكنه لا يصلح لأنواع أخرى. قال عادل نذير الحساني: «وإذا استقام القول بالغاية من إمالة الألف أو الفتحة التي تسبقها أو تلحقها كسرة أو ياء لسببويه ومن تبعه في تعليل إمالة الألف، فإنه لا يستقيم لغيره من مظاهر الإمالة التي لا أثر فيها مع الألف للكسرة أو الياء ظاهرا إلا من باب الاجتهاد والتأويل الصوتي» (24).

يقصد الباحث بمظاهر الإمالة التي لا أثر فيها للكسرة أو الياء مع الألف إلا من باب الاجتهاد والتأويل تلك الكلمات التي لا يوجد فيها مع الألف كسرة أو ياء ظاهرتان، كالكلمات التي تنتهي بألف أصلها ياء، مثل (الهُوى).

وتفسر الإمالة في الصوتيات الحديثة ب(قانون الأقوى) الذي توصل إليه جرامونت Maurice Grammont، وهو أنه عندما يؤثر صوت في آخر، فإن الصوت الأضعف يتأثر بالقوي(25). وفي الإمالة تتأثر الفتحة والألف بالكسرة والياء وهما أقوى، فيؤدي ذلك إلى تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء .

ثانياً: الإبدال :

تعريف الإبدال :

ألفه :

عرّفه محمد بن أبي بكر الرازي بقوله: « (بَدَلُ) الشَّيْءِ غَيْرُهُ، يُقَالُ: بَدَلْتُ وَبَدَلْتُ (بَدَلْتُ) كَشَبْتِهِ وَشَبَبْتِهِ وَمَثَلِي وَمَثَلِي. وَ(أَبْدَلْتُ) الشَّيْءَ بغيرِهِ وَ(بَدَّلْتُ) اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْخَوْفِ أَمْنًا وَ(تَبَدَّلْتُ) الشَّيْءَ أَيْضًا تَغْيِيرُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ (بِبَدَلِهِ) وَ(اسْتَبَدَّلْتُ) الشَّيْءَ بغيرِهِ وَ(تَبَدَّلْتُ) بِهِ إِذَا أَخَذَهُ مَكَانَهُ وَ(الْمُبَادَلَةُ التَّبَادُلُ)» (26).

ب/ اصطلاحاً :

لا يبعد التعريف اللغوي للإبدال عن التعريف الاصطلاحي، فقد عرّفه موفق الدين بن يعيش (ت643 هـ) بقوله: «معنى البديل أن تقيم حرفاً مقام حرف في موضعه، إما ضرورة وإما استحساناً» (27).

ولم يفرّق سيبويه بين الإبدال والإعلال، حيث ذكر وجوه الإعلال في باب حروف البديل(28)، إلا أن النحاة من بعده فرّقوا بينها، ويمكن التفريق بينهما من جهتين :

- أن الإبدال يكون بجعل حرف مكان حرف، وأما الإعلال فيكون بالقلب والنقل والتسكين والحذف، فالإعلال أعمّ من هذا الوجه .

- الإعلال خاص بحروف العلة، وأما الإبدال فيكون في الأحرف العلية والصحيحة، فالإبدال أعمّ بهذا الاعتبار.

وقد يوجد أحدهما في كلمة ولا يوجد الآخر، قال علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ): «وبين الإبدال والاعلال عموم خصوص من وجه، إذ وُجِدَا في نحو قال، وَوُجِدَ الاعلال بدون الابدال في يقول، والابدال بدون الاعلال في أصيلان» (29). ومن الفروق بينهما أنّ معظم قواعد الإعلال قياسية، وأما الإبدال فأغلب قواعده سماعية (30) .

وأما تعريف علماء الأصوات المحدثين للإبدال فغير بعيد عن تعريف القدماء؛ فقد عرفه محمد علي الخولي بأنه: «تغير صوت إلى آخر بفعل البيئة اللغوية المحيطة به ضمن كلمة ما أو جملة ما» (31) .

فإبدال الصوت تتحكم فيه البيئة الصوتية التي يرد فيها، وتتحكم فيه قواعد تهدف من ورائه إلى التخفيف عن المتكلم، ومن تلك القواعد «أن الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر، بعيد عنه في المخرج جدا، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلا، إلى صوت آخر من أصوات الحلق، وكذلك العكس» (32) .

وحروف الإبدال- عند سيبويه- أحد عشر حرفا، وهي: الهمزة والألف والهاء والياء والتاء والذال والطاء والذال والميم والنون والواو (33). وليس الإبدال محصورا في هذه الحروف، بل هو موجود في غيرها، ولكن كثر الإبدال في هذه الحروف واشتهر (34)، فالإبدال يكاد يعمّ كل الحروف، ولذلك رأى أبو حيان أنه قلما ينفك حرف عن الإبدال ولو على جهة الدور (35) .

ويرى ابن جني أن الإبدال أحسن من الحذف وأسوغ؛ لأنه أقلّ فحشا منه (36)، ولعلّ مرد ذلك إلى أن الإبقاء مع حرف ولو مع إبداله أفضل من الحذف الذي يؤدي إلى نقص حرف من بنية الكلمة .

الغاية من الإبدال :

الإبدال ملمح صوتي يميّز أصوات اللغة العربية، حيث يأخذ صوت مكان صوت آخر، قال ابن فارس: «ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض» (37). ويهدف العرب من إبدال حرف مكان حرف إلى التخفيف، من أجل إيجاد التناسب الصوتي لتكون الحروف المتجاورة في مستوى واحد، قال سيبويه: « وإنما دعاهم إلى أن يقرّبوها ويبدلوا أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد... » (38) .

وقد تنبه علماء الصوتيات الحديثة إلى أن الأصوات يؤثر بعضها في بعض، وأن الصوت قد يكون النطق به سهلاً إذا كان منفرداً، فإذا جاور غيره أو كان في موضع خاص من الكلمة أدى ذلك إلى ثقله في النطق، مما يؤدي إلى استبداله بصوت آخر (39) .
التعليل بالتخفيف لحالات الإبدال في ضوء القوانين الصوتية :

علل سيبويه بالتخفيف كثيراً من حالات الإبدال، والقوانين الصوتية التي يخضع لها الإبدال هي المماثلة والمخالفة والسهولة والتيسير.

1- قانون المماثلة : (Assimilation)

الأصوات يؤثر بعضها في بعض ويسعى لمماثلته، ويُقسّم علماء الأصوات المحدثون التأثير الناتج عن قانون المماثلة الصوتية إلى قسمين: كليّ وجزئيّ؛ فإن حدثت مماثلة تامة بين الصوتين فالتأثر (كليّ)، وإن كانت المماثلة في بعض خصائص الصوت فالتأثر (جزئيّ)، وإن أثر الصوت الأول في الثاني فالتأثر (مُقبل)، وإن أثر الصوت الثاني في الأول فالتأثر (مُدبر)، وفي كل نوع من أنواع التأثير قد يكون الصوتان متصلان وقد يكونان منفصلين (40) .

أ / التأثير المدبر في حالة الاتصال : ومن أمثلة التأثير المدبر في حالة الاتصال ما يلي :

- تُبدل السين صاداً في ساطعٍ لتصير صاطِعٌ، قال سيبويه: «وقالوا صاطِعٌ، لأنها في التّصعّد مثل القاف، وهي أولى بذا من القاف، لقرب المخرجين والإطباق» (41) .

أبدلت السين صاداً رغبة في مماثلة الطاء المطبقة المستعلية ليتحقق التناسب الصوتي، فالتأثر مدبر جزئي في حالة الانفصال .

- تُبدل الواو تاء إذا وقعت فاء للكلمة في الافتعال، مثل: مُتَّعِدٌ، مُتَّعِدٌ، مُتَّعِدٌ، اتَّعَدَ، اتَّقَدَ، الاتِّعَادُ، الاتِّقَادُ، اتَّهَمُوا(42)، وأصلها: مُوتِّعِدٌ مُوتِّعِدٌ، أو تَعَدَّ، أو تَقَدَّ، أو تَعَادَ، أو تَقَادَ، أو تَهَمُوا، أُبدِلت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال.

والعلة من قلب الواو تاءً «من قِيلَ أن هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكثفها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واوٌ في لزوم البديل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول، وهذا كان أخف عليهم» (43).

ومعنى كلام سيبويه أن السبب في قلب الواو تاء إذا وقعت فاء للكلمة في الافتعال، هو أنّ الواو لينة معتلة ضعيفة تعثرها التغيرات المختلفة، فأبدلها العرب بحرف صامت أقوى منها وأخف في النطق وهو التاء .

وعلل سيبويه في موضع آخر- إبدال الواو تاء في مُتَّعِدٌ ومُتَّرِنٌ بثقل الواو المسبوبة بضمة في مُوتَّعِدٌ ومُوتَّرِنٌ، فقال: «ومثل ذلك مُتَّعِدٌ ومُتَّرِنٌ، لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أدوُرٍ. وإثماً جاءوا بها كراهية الواو والضمة التي قبلها، كما كرهوا واو أدوُرٍ والضمة» (44). ويرى السيرافي أنه تم اختيار التاء مكان الواو لمشكلة تاء الافتعال التي بعدها (45). ويلاحظ أنّ التأثر بين الواو الواقعة فاء وبين تاء الافتعال مدبر في حالة الاتصال، لأنّ الصوت الثاني أثر في الأول، وكانت الغلبة فيه للتاء على الواو؛ لأنّ الواو أضعف في الأداء من التاء التي هي صوت انفجاري، أما الواو فواسعة المخرج (46).

ب / التأثر المقبل في حالة الاتصال :

من أمثلة التأثر المقبل في حالة الاتصال أنه إذا كانت فاء الافتعال دالاً أو ذالاً أو زاياً، فإن تاءه تبدل دالاً مضمومة (47).

قال سيبويه عن إبدال تاء الافتعال دالاً إن سبقت بزاي: « والزاي تُبدل لها مكان التاء دالاً، وذلك قولهم: مُزْدَانٌ في مُزْتَان، لأنّه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها وليست مطبقة كما أنها ليست مطبقة » (48).

فالعلة من اختيار الدال لتكون بدلا من تاء الافتعال في (مُزْدان) هي تحقق المناسبة الصوتية بين الزاي والدال؛ لأن الدال والزاي من مخرج واحد، وهو طرف اللسان وأصول الشايات العليا، كما أنّهما يشتركان في صفتي الجهر والافتتاح. قال سيبويه: «وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أحفّ عليهم، نحو قولهم: ازدان؛ واضطبر» (49).

وهذه العلة- وهي تحقيق المناسبة الصوتية- تنسحب على إبدال تاء الافتعال دالا إن سبقت بدال أو ذال؛ فالزاي والدال والذال أحرف مجهورة لا تتوافق مع التاء المهموسة، فأبدل العرب مكانها حرفا من مخرجها وهو الدال، الذي هو حرف مجهور مثل: الزاي والدال والذال، غير مطبق مثلهنّ (50).

وإبدال تاء الافتعال حرفا آخر مجانسا للحرف السابق لها يُستعمل عند علماء الأصوات المحدثين بالتأثر المقبل في حال الاتصال؛ أي أن الحرف الثاني يتأثر بالأول، فيبدل الثاني بحرف مجانس للأول؛ فإن كان مماثلا له فالتأثر كلي، مثل قلب التاء دالا في "اذتكر" فتصير "اذدكر"، ثم تقلب الذال دالا وتدغم في الدال التي بعدها، لتصير: "اددكر". وإن كان الثاني مقاربا للأول فالتأثر جزئي، مثل قلب التاء دالا في "مزدان" فصارت "مزدان".

ويلاحظ أن الإبدال في الكلمات التي تحتوي على تاء الافتعال مهمته تسير الإدغام، يتمكن المتكلم من إجراء الإدغام في الأصوات التي لا يمكن إدغامها في التاء أو إدغام التاء فيها (51).

2- قانون المخالفة: (Dissimilation)

يرى علماء الأصوات المحدثون أنّ المخالفة تقع بين الأصوات المتماثلة من أجل التخفيف من صعوبة النطق بحرفين متماثلين. قال إبراهيم أنيس: «من التطورات التي تعرض أحيانا للأصوات اللغوية ما يمكن أن يسمى بالمخالفة، وهي أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لئلا تتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين» (52).

وهذا من دقائق أسرار اللغة أنها تسعى إلى التماثل والتقارب بين الأصوات، فإذا تم لها ذلك فإنها تلجأ إلى المخالفة بينها، «والسرّ في هذا أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين...» (53).

من أمثلة المخالفة إبدال التاء سينا في اتَّخَذَ - وأصلها أوْتَخَذَ - فتصير استَخَذَ فرارا من ثقل التضعيف؛ حيث لم يوجد حرف أقرب إلى التاء في المخرج والهمس من السين .
قال سيبويه: « وقال بعضهم: استَخَذَ فلانُ أرضاً، يريد اتَّخَذَ أرضاً، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء في اتَّخَذَ، كما أبدلوا حيث كثُرَتْ في كلامهم وكاننا تاءين ... وإنما فُعل هذا كراهية التضعيف... وكذلك السينُ لم تُجد حرفاً أقرب إلى التاء في المخرج والهمس حيث أرادوا التخفيف، منها. وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مُستثقل في كلامهم» (54).
فإذا كان العرب يُدغمون فرارا من ثقل النطق بحرفين متشابهين، فإنهم يخففون المحقق بالفرار من الإدغام إلى إبدال أحد الحرفين المتماثلين حرفا آخر من أجل المخالفة بين الأصوات المتشابهة .

ومن أمثلة المخالفة إبدال الضاد لاما في اضْطَجَعَ فتصير الطَّجَعَ، وعلة ذلك هي ثقل التقاء حرفين مطبقين، وهما الضاد والطاء. قال سيبويه: « ومثل ذلك قول بعض العرب: الطَّجَعَ في اضْطَجَعَ، أبدل اللامَ مكان الضاد كراهية التقاء المطبَّقين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف...» (55).

3- قانون السهولة والتيسير:

يرى علماء اللغة المهتمون بتطور الأصوات اللغوية أنّ اللغة تميل إلى التخلص من الأصوات الصعبة واستبدالها بأصوات لا تتطلب جهدا عضليا كبيرا، ومن أصحاب هذا الرأي "هوينتي" whitney. ويُسمى العدول عن صوت صعب إلى صوت أيسر منه بقانون السهولة والتيسير(56).

ومن أمثلة هذا القانون في اللغة العربية إبدال الهاء مكان الهمزة في (أَرَقْتُ) و(أَرَحْتُ) طلبا للخفة في الهاء، قال سيبويه: «وأما هَرَقْتُ وهَرَحْتُ فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استثنائاً لها، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يُحذف في شيء ولزم لزوم الألف في ضارب، وأجري مجرى ما ينبغي لألف أفعال أن تكون عليه في الأصل» (57).
فالهاء أخف من الهمزة؛ لأن الهمزة حرف شديد، والهاء حرف رخو مهموس، فعدلت العرب عن الهمزة إلى الهاء استخفافا، قال ابن منظور نقلا عن الخليل: « قال

الخليل: الهمزة صَوْتُ مَهْتُوْتٌ فِي أَقْصَى الْحَلْقِ يَصِيرُ هَمْزَةً، فَإِذَا رُفِّعَ عَنِ الْهَمْزِ كَانَ نَفْسًا يُجَوَّلُ إِلَى مَخْرَجِ الْهَاءِ، فَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّتِ الْعَرَبُ إِدْخَالَ الْهَاءِ عَلَى الْأَلْفِ الْمُقْطُوعَةِ، نَحْوَ أَرَاقٍ وَهَرَاقٍ وَأَيْهَاتٍ وَهَيْهَاتٍ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ كَثِيرٌ» (58).

ثالثاً: الإدغام

تعريف الإدغام:

أ / لغة: الإدغام مِنْ «أَدْعَمْتُ» الْفَرَسَ الْجَامِ أَي أَدَخَلْتُهُ فِيهِ، وَمِنْهُ (إِدْغَام) الْحُرُوفِ يُقَالُ (أَدْعَمُ) الْحَرْفَ وَ(أَدْعَمَهُ) « (59).

ب / اصطلاحاً: عرّفه أبو علي الفارسي (ت 377هـ) بقوله: « الإدغام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحداً» (60).

فالإدغام هو عدم ترك فاصل بين المدغم والمدغم فيه، سواء أكان الفاصل تحريك الحرف الأول أم الوقف عليه بالسكون.

وعرّف أحمد مختار عمر الإدغام تعريفين؛ أحدهما مشابه لتعريف القدامى والآخر جرى فيه على المعايير الصوتية الحديثة، فقال: « فإنّ الإدغام يمكن أن يفهم على أنه إزالة الحدود بين الصوتين المدغمين وصهرهما معاً، أو على أنه إحلال صوت ساكن طويل محل الصوتين الساكنين القصيرين» (61).

ومعنى التعريف الأخير أن الإدغام هو إطالة زمن النطق بالحرف الصامت (الساكن)، فيطال مدة زمن النطق بحرفين صامتين قصيرين.

والإدغام بتشديد الدال مصطلح بصري، والإدغام بالتخفيف مصطلح كوفي (62). والمصطلح الأخير هو الشائع عند الباحثين لحفته، بسبب خلوه من التشديد.

وقد حاول بعض الدارسين تفسير هذا الاختلاف المصطلحي بين المدرستين دلاليًا، فقال: «فبينما يوحي استخدام البصريين بأن هذه العملية عملية إرادية يقوم بها المتكلم، يشير اصطلاح الكوفيين إلى أنّ هذا يحدث بصورة تلقائية ميكانيكية توجد إذا وجدت مقتضياتها وتوفرت مسبباتها» (63).

والحرف الأول من الحرفين المدغمين نوعان :

- ساكن، كالطاء الأولى من (قطع)، والكاف الأولى من (سكر).

- متحرك، كدال (شدّ) ولام مُعْتَلَّ (64).

والنوع الأول-وهو ساكن الحرف الأول من المدغمين- هو الأصل، لقول سيبويه: «لأنّ أصل الإدغام أن يكون الأوّل ساكناً» (65). ويُستَمَى هذا النوع عند القراء بالإدغام الصغير. وأما النوع الثاني- وهو ما كان الحرف الأول فيه متحركاً- فيُسمى عندهم بالإدغام الكبير (66)، وُسِّمَ كبيراً لأنّ فيه عمليتين؛ الإسكان والإدغام، والصغير ليس فيه إلا إدغام الأول في الثاني (67).

أنواع الإدغام:

تناول سيبويه نوعي الإدغام وهما :

1-إدغام الحروف المتماثلة: وهو أن يلتقي حرفان متماثلان فيدغم الأول منها في الثاني، كإدغام الكاف في الكاف في كلمة (سكر).

2-إدغام الحروف المتقاربة: وهو أن يلتقي الحرفان المتقاربان، فيقلب الأول حرفاً مشابهاً للثاني ويدغم فيه، مثل (وَدّ) في اللغة التميمية (وأصلها وُتد) وامحى واماّز واصبر واثاقل (68).

وهذا التقسيم للإدغام إلى إدغام تماثل وإدغام تقارب شبيه بتقسيم علماء الأصوات المحدثين للتأثر الناتج عن قانون المماثلة الصوتية (كما في الإدغام) إلى قسمين: كلي وجزي. ولكن التماثل والإدغام قد لا يكونان بمعنى واحد، فبينهما جوانب اتفاق وجوانب اختلاف، قال برحشتراسر: «غير أن التشابه [أي التماثل] والإدغام، وإن اشتركا في بعض المعاني اختلفا في بعضها؛ وذلك أن معنى الإدغام: اتحاد الحرفين في حرف واحد مشدد، تماثلاً أو اختلفاً، نحو: أمّا وادّعى؛ أما أمنا فالنون المشددة نشأت عن نونين، وألاهما لام الفعل، والثانية الضمير، فاتحدهما إدغام وليس بتشابه، وأما ادّعى فأصل الدال المشددة: دال وطاء، الدال فاء الفعل، والطاء تاء الافتعال قلبت دالاً، فهذا إدغام وهو تشابه أيضاً» (69).

فالإدغام والتماثل اجتماعاً في إدغام الحرفين المتقارنين؛ حيث يماثل أحدهما الآخر ثم يدغم فيه، وأما إدغام الحرفين المتماثلين فهو إدغام وليس تماثل؛ لأنها متماثلان وضعاً .

الغاية من الإدغام :

علة الإدغام عند - سيبويه - هي التخفيف عن المتكلم بالنطق بحرف واحد بدل النطق بحرفين متماثلين من مخرج واحد، ففي (باب التضعيف) قال: «اعلم أن التضعيف (70) يثقل على ألسنتهم وأنَّ اختلاف الحروف أخفَّ عليهم من أن يكون من موضع واحد... وذلك لأنَّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مُهلهً، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخفَّ على ألسنتهم مما ذكرت لك » (71) .

وقد مثل السيرافي المشقة الحاصلة من النطق بحرفين متشابهين تمثيلاً حركياً؛ بأنَّ الذي يمشي قدما أخف من الذي يحرك رجله في موضع واحد (72) .

والفرق بين النطق بحرفين متماثلين وحرفين مختلفين، أن المتشابهين يعمل المخرج عند النطق بهما عمليين في وقت واحد بخلاف المتباعين (73) .

وقد لا يجد المتكلم عن الإدغام سبيلاً إلا بالوقفة بين الحرفين المتماثلين، قال ابن جني: «ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجسّمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة مازجتها للثانية بها؛ كقولك قَطَطع وسُكَّكر، وهذا إنما تحكّمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك الوقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قرئ منه وادغامه فيه أشدَّ لجذبه إليه والحاقه بحكمه» (74) .

ولا تختلف المشقة الحاصلة من النطق بحرفين متماثلين عن المشقة الواقعة عند النطق بحرفين متقارنين؛ «لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفع عنه» (75)، وهو ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله حين علل إدغام الحرفين المتقارنين بقوله: «كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفَّ عليهم فيدغمونه» (76) .

فالحرروف المتقاربة يصعب إظهارها وبيانها عند تجاورها، ومثّل سيويه لذلك بقوله: «ولو بيّنت فقلت: اضبطْ دُلّامًا، واضبطْ تِلْكَ، وانثُدْ تِلْكَ، وانثُعْ دُلّامًا لجاز. وهو يثقل التكلم به لشدّتهن، وللزوم اللسان موضعهنّ لا يتجافى عنه» (77).

وإذا كانت الحروف المتقاربة في كلمة واحدة فالنطق بها أثقل مما لو كانت في كلمتين. قال سيويه: «وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد [أي في كلمة واحدة] ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلاً واعتلالاً» (78).

وأما الغاية من الإدغام عند المحدثين فإنها لا تتباعد كثيرا عن رأي القدماء؛ فأحمد مختار عمر يرى أنه من أجل «تحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها» (79)، ففسّر الإدغام بميل المتكلم إلى تقليل الجهد وتجنب المشقة، فيتجنب نطق ما يمكنه الاستغناء عنه.

ويرى الدكتور عادل نذير يبري الحساني أن فهم الإدغام بأنه إتيان بصوتين من موضع واحد هو فهم قاصر الجدوى؛ لأنّ الوفرة المتحققة للمتكلم على هذا الفهم - وفرة مكانية، والأمر أبعد من هذا؛ لأن ما يتوفر للمتكلم من الإدغام ليس المكان فحسب، بل والزمان أيضا، واستدل على ذلك بالتحليل الصوتي العروضي الزمني لكلمة "حَيّ" مُدْعَمَةٌ ومُظْهَرَةٌ، واستنتج بأن الزمن الصوتي في الإدغام أقصر منه في الإظهار (80).

التعلييل بالتخفيف لحالات الإدغام في ضوء القوانين الصوتية :

علّل سيويه بالتخفيف حالات الإدغام. والقوانين الصوتية التي يخضع لها الإدغام هي قانون الماتلة، وقانون تنظيم المقاطع .

1- قانون الماتلة (Assimilation) : من أمثلة حالات الإدغام التي تُفسّر بالماتلة

ما يلي :

أ / تُدغم التاء في التاء في كلمة (مُثْتَرِد) فتصير (مُثْرِد)، والقياس أن تُدغم التاء في التاء (مُتْرِد)؛ لأن الأصل في الإدغام أن يُدغم الأول في الثاني. قال سيويه: «وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلاً واعتلالاً، كما كان المثان إذ لم يكونا منفصلين أثقل، لأنّ الحرف لا يفارقه ما يستثقلون. فمن ذلك قولهم

في مُثَرَّدٍ: مُثَرَّدٌ لأمهما متقاربان ميموسان...وهي عربية جيدة. والقياس مُثَرَّدٌ؛ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر»(81) .

فالعلة من الإدغام في كلمة (مُثَرَّد) هي تقارب الشاء والتاء؛ لاتصافها بالهمس، ووجودهما في كلمة واحدة، وذلك أثقل مما لو كانا في كلمتين .

يسمى إدغام الحرف الأول في الثاني في علم اللغة الحديث بالتماثل المدبر؛ لأن الصوت اللاحق أثر في السابق. ويسمى إدغام الحرف الثاني في الأول بالتماثل المقبل؛ لأن الصوت السابق أثر في الصوت اللاحق(82)، فالإدغام في (مُثَرَّد) هو تماثل مقبل كلي في حالة الاتصال، والإدغام في (مُثَرَّد) هو تماثل مدبر كلي في حالة الاتصال .

ب/ إدغام التاء في الدال في "عِثْدَان" (83) فتصير "عِدَّان" (84)، وإدغام التاء في الدال في كلمة "وَدَّ" عند بني تميم، وأصلها "وَيْدٌ" أسكنت تاء "وَيْدٌ"، ثم أدغمت في الدال(85). والداعي إلى إدغام التاء في الدال بعد قلبها دالا هو اتحاد مخرجهما؛ إذ يخرجان من طرف اللسان وأصول الشيايا العليا .

والتماثل بين التاء والدال في "عِثْدَان" و "وَيْدٌ" كلي مدبر؛ لأن الحرف الثاني أثر في الأول كليا، فأدغم الأول في الثاني .

2- قانون تنظيم المقاطع : تنظيم المقاطع(86) في اللغة العربية له خصائص، فإذا كُوت مجموعة من المقاطع بنية لا ترضاها العربية فإنها تُغيرها. من ذلك استحسان سيويه إدغام اللام في اللام في قولنا: جَعَلَ لَكَ؛ لأنَّ الإظهار يؤدي إلى توالي خمسة أحرف متحركات، وذلك ثقيل .

قال سيويه: « فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواءً إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استتقالاً للمتكررات مع هذه العدة، ولائدً من ساكن... ومما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جَعَلَ لَكَ وَفَعَلَ لَبِيدٌ. والبيان في كل هذا عربيٌّ جيّد حجازيٌّ » (87) .

فالعرب يستثقلون توالي خمسة أحرف متحركة، وهو ما تُفسره الصوتيات الحديثة بكرة العربية لتتابع المقاطع القصيرة، وميلها إلى التخلص من تواليها (88). ولذلك تم إدغام لام (جَعَلَ) في لام (لَكَ).

والكتابة المقطعية ل(جَعَلَ لَكَ) هي :

جَعَلَ لَكَ = ج _____ ع _____ ل _____ ل _____ ك _____

تم حذف قمة المقطع الثالث / _____ / فصارت البنية المقطعية للجملة هي:

جَعَلَ لَكَ = ج _____ ع _____ ل _____ ل _____ ك _____

تحولت اللام من بادئة المقطع الثالث إلى خاتمة للمقطع الثاني الذي بادئته (ع)، وبعد أن كانت الجملة مكونة من خمسة مقاطع قصيرة مفتوحة، صارت بعد الإدغام مكونة من أربعة مقاطع؛ قصير مفتوح + متوسط مغلق + مقطعين قصيرين مفتوحين، فتم حذف مقطع وذلك تخفيف؛ لأن كل مقطع من المقاطع يسبب تعبا للجهاز الصوتي؛ إذ «إن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت (سواء أكان الغلق كاملا أو جزئيا) هي التي تمثل المقطع» (89).

خاتمة

علل سيبويه بالتخفيف لكثير من الظواهر الصوتية في الإمالة والإبدال والإدغام، إدراكا منه لميل العرب إلى الخفة واليسر في كلامهم، وهذا يدل على النضج العقلي لدى علمائنا حين توصلوا إلى التحليل العلمي العميق لنظام اللغة العربية، ولم يكتفوا بعرض قواعد اللغة وتصنيفها .

وقد توصل سيبويه في تعليقه للإمالة إلى أن الغرض منها هو تقريب الألف من الياء. ورأى أن الغرض من الإبدال هو إحداث التقارب بين الأصوات حتى يكون عمل اللسان من وجه واحد، والغاية من الإدغام -عنده- هي تقليل الجهد وذلك بنطق حرف واحد بدل النطق بحرفين متماثلين أو متقاربين .

والعلة الجامعة للإمالة والإبدال والإدغام هي التخفيف؛ لأن التقارب بين الحروف تخفيف، والنطق بحرف مشدد بدل حرفين تخفيف أيضا .

وهذا التعليل موافق لما توصل إليه علماء الصوتيات حين اكتشفوا مجموعة من القوانين تنظم عمل الأصوات، كالمثالة والمخالفة والجهد الأقل وقوانين البنية المقطعية، وكلها تهدف إلى الاقتصاد في اللغة .
وهذا يزيدنا إيماناً بعظمة تراثنا العربي، حيث وُقِّق رواده في ارتياد مجال الدراسة الصوتية رغم انعدام وسائل البحث؛ إذ لم تكن لديهم وسيلة سوى الحس والمشاهدة، ثم جاءت الصوتيات الحديثة بمخابرها وأجهزتها لتبرهن على صحة ما ذهبوا إليه .

الهوامش والمراجع والمصادر:

- (1) ابن جني: الخصائص، المكتبة العلمية، (د.د.ن)، (د.ط.)، (د.ت)، ج1، ص:33.
- (2) مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1401هـ /1981م، ص:90.
- (3) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط.)، (1429هـ/2008م)، (مادة ميل)، ص: 936.
- (4) سيبويه: الكتاب، تخ/عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، ج4، ص:117.
- (5) ينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر: الإيضاح في شرح المفصل تخ: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، (د.ط.)، (د.ت)، ج2، ص:292. والإسترابادي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تخ/ محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط.)، 1402هـ/1982م، ج3، ص:4.
- (6) عبد المنعم الناصر: شرح صوتيات سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1433هـ/2012م، ص:276.
- (7) ينظر: أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن إسماعيل: إبراز المعاني من حرز الأماني، تخ/ إبراهيم عطوة عَوْض، دار الكتب العلمية، (د.ط.)، (د.ت)، ص:204.
- (8) ينظر: الراجحي، عبده: التطبيق الصرفي، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 1428هـ /2008م، ص:155.
- (9) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، تعر/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط2، 1414هـ/1994م، ص:59.
- (10) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د.ط.)، 2013م، ص:39، 40. وينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لفضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988م، ص:120.

- (11) برجشتراسر، (م س)، ص:59.
- (12) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د. ط)، 2000م ص:482. وأحمد قريش: اختلاف القدامى والمحدثين في تحديد مخارج وصفات بعض الأصوات، "الهمزة نموذجاً"، مجلة الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ماي2010م، ع:09 ص:58،59.
- (13) سيوييه، (م س)، ج3، ص: 278.
- (14) ابن الجزري، أحمد بن محمد: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ/2000م، ص:115.
- (15) اصطلاحات الضبط في المصحف الشريف برواية ورش عن الإمام نافع، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرعاية الجزائرية، (د.ت)، 2012م، ص:هـ.
- (16) الأنباري، عبد الرحمن محمد: أسرار العربية، تخ/ بركات يوسف هبتود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/1999م، ص:280.
- (17) ابن جنّي، (م س)، ج1، ص:164.
- (18) ينظر: سيوييه، (م س)، ج4، ص:117 - 128.
- (19) إبراهيم أنيس، (م س)، ص:167.
- (20) الأنباري، عبد الرحمن محمد، (م س)، ص:280.
- (21) ينظر: الأزهرى، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، تخ/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م، ج2، ص:646.
- (22) ينظر: عبده الراجحي، (م س)، ص:155.
- (23) سيوييه، (م س)، ج4، ص:117.
- (24) الحساني، عادل نذير ييري: التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيوييه، ديوان الوقف السني، العراق، ط1، 1430هـ/2009م، ص:217.

- (25) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1418هـ/1997م، ص:372.
- (26) الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1424هـ/2003م، ص:35.
- (27) ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تخ/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سورية، ط1، 1393 هـ /1973م، ص:213.
- (28) ينظر: سيبويه، (م س)، ج4، ص:237.
- (29) الجرجاني، علي بن محمد: كتاب التعريفات، تخ/ عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص:32.
- (30) ينظر: الراجحي، عبده، (م س)، ص:138.
- (31) الخولي، محمد علي: معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1406هـ/1986م، (حرف الهمزة)، ص:9.
- (32) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1417 هـ /1997م، ص:31.
- (33) ينظر: سيبويه، (م س)، ج4، ص:237-242.
- (34) ينظر: ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تخ/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سورية، ط1، 1393 هـ /1973م، ص:215.
- (35) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تخ/ محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص:461.
- (36) ينظر: ابن جني، (م س)، ج3، ص:19.
- (37) ابن فارس، أحمد: الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تخ/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1993م، ص:209.

- (38) سيبويه، (م س)، ج4، ص: 478.
- (39) ينظر: إبراهيم أنيس، (م س)، ص: 232.
- (40) ينظر: رمضان عبد التواب، (م س)، ص: 31. والطبي، أحمد: الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني، دراسة لسانية في اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، اردن، الأردن، ط1، 1431هـ/2010م، ص: 47
- (41) سيبويه (م س)، ج4، ص: 480.
- (42) ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص: 334.
- (43) المصدر نفسه، ج4، ص: 334.
- (44) المصدر نفسه، ج3، ص: 465.
- (45) السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تخ/أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م، ج5، ص: 224.
- (46) ينظر: الحساني، عادل نذير ييري، (م س)، ص: 360.
- (47) ينظر: الحملاوي، أحمد: شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1429هـ-1430م/2009م، ص: 120.
- (48) سيبويه، (م س)، ج4، ص: 467، 468.
- (49) المصدر نفسه، ج4، ص: 335.
- (50) السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، ج5، ص: 443.
- (51) ينظر: الحساني، عادل نذير ييري، (م س)، ص: 353.
- (52) إبراهيم أنيس، (م س)، ص: 194.
- (53) المرجع نفسه، ص: 194. وينظر: جوزيف فندريس: اللغة، تعر/عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، (د.ط)، (د.ت)، ص: 91.
- (54) سيبويه، (م س)، ج4، ص: 483، 484.
- (55) المصدر نفسه، ج4، ص: 483.

- (56) رمضان عبد التواب، (م س)، ص:75.
- (57) ينظر: سيبويه، (م س)، ج4، ص:285.
- (58) ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، (د.ت)،
مج2، ص:103.
- (59) الرازي، محمد بن أبي بكر، (م س)، مادة(د غ م)، ص:121.
- (60) النحوي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: كتاب التكملة، تح/ كاظم بحر
المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1419 هـ/1999م،
ص:614.
- (61) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، (م س)، ص:388، 387. وينظر: عبد
الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة
الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط.)، 1400هـ/1980م، ص:207.
- (62) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش: شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر،
(د.ط.)، (د.ت)، ج10، ص:121.
- (63) الشنبري، حامد بن أحمد: النظام الصوتي للغة العربية، دراسة وصفية تطبيقية، مركز
اللغة العربية، جامعة القاهرة، (د.ط.)، 1425هـ/2004م، ص:49.
- (64) ينظر: ابن جني، (م س)، ج2، ص:140.
- (65) سيبويه، (م س)، ج4، ص:472.
- (66) ابن الجزري، أحمد بن محمد، (م س)، ص:54.
- (67) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1423هـ/2002م، ص:66.
- (68) ينظر: ابن جني، (م س)، ج2، ص:139، 140.
- (69) برجشتراسر، (م س)، ص:29.
- (70) عَرَف السيرافي التضعيف، بأنه «توالي الحروف من جنس واحد». ينظر: السيرافي،
أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، ج5، ص:357.

- (71) سيبويه، (م س)، ج 4. ص: 417.
- (72) ينظر: السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، ج 5، ص: 357، 358.
- (73) ينظر: ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تخ: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1، 1407هـ / 1987م، ج 2، ص: 631.
- (74) ابن جنبي، (م س)، ج 2، ص: 140.
- (75) ابن يعيش، موفق الدين يعيش: شرح المفصل، ج 10، ص: 131.
- (76) سيبويه، (م س)، ج 4، ص: 129.
- (77) المصدر نفسه: ج 4، ص: 461.
- (78) المصدر نفسه: ج 4، ص: 467.
- (79) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 387.
- (80) ينظر: الحساني، عادل نذير بيري، (م س)، ص: 388-391..
- (81) سيبويه، (م س)، ج 4، ص: 467.
- (82) ينظر: عبد المنعم الناصر، (م س)، ص: 182.
- (83) في لسان العرب: «وَالْعَتُودُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَعَزِّ: مَا رَعَى وَقَوِيَ وَأَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ... وَالْجَمْعُ أَغْتَدَةٌ وَعِدَّانٌ، وَأَصْلُهُ عَتْدَانٌ إِلَّا أَنَّهُ أُدْغِمَ». ابن منظور، (م س)، ج 3، ص: 280.
- (84) ينظر: سيبويه، (م س)، ج 4، ص: 481.
- (85) ينظر: المصدر نفسه، ج 4، ص: 481.
- (86) أشكال المقاطع في اللغة العربية هي:
- 1- مقاطع قصيرة: وهي المقاطع المتكوّنة من صامت + حركة قصيرة (ص ح)، مثل مقاطع الفعل كَتَبَ.
 - 2- مقاطع متوسطة: وهي على نوعين:
 - أ- مفتوحة: وتتكون من صامت + حركة طويلة (ص ح ح)، مثل: مَا، فِي، ذُو.
 - ب- مغلقة: وتتكون من صامت + حركة قصيرة + صامت ورمزها (ص ح ص)، مثل: قَدَّ، مِئْنٌ، حُدُّ.

3- مقاطع طويلة: وهي على نوعين:

أ- طويل مفرد الإغلاق: ويتكون من صامت + حركة طويلة + صامت، (ص ح ح ص)، مثل المقطع "ضال" من الضالين، و"مين" من المسلمين وقفا.

ب- طويل مزدوج الإغلاق: ويتكون من صامت + حركة قصيرة + صامت + صامت (ص ح ص ص)، مثل: بُنْتُ، شَمْسٌ في حالة الوقف.

4- مقاطع مديدة: ولا تكون إلا وقفا، وتتكون من صامت + حركة طويلة + صامت طويل (ص ح ح ص ص)، نحو سائرٌ، حائرٌ وقفا.

وكل مقطع من هذه المقاطع ينتهي بحركة فهو مقطع مفتوح "Open"، وكل مقطع ينتهي بصامت فهو مقطع مغلق "Closed".

ويتكون المقطع من ثلاثة أجزاء، قمة Peak تسبقها بادئة Onset وتلحقها خاتمة Coda، تكون القمة من الصوائت، والبادئة والخاتمة من الصوامت، وتتكون القمة من صوت واحد، وقد تتعدد البادئة والخاتمة.

ينظر: فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن، ط1، 1425هـ/2004م، ص: 101، 100، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 290، 291، 294.

(87) ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص: 437.

(88) ينظر: فوزي الشايب، (م س)، ص: 128. وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: 155.

(89) جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، تر/ صالح القرماضي، الجامعة التونسية، نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، (د، ط)، 1966م، ص: 191.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د. ط)، 2013م.

2. ابن جني: الخصائص، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت).
3. أحمد قريش: اختلاف القدامى والمحدثين في تحديد مخارج وصفات بعض الأصوات، "الهمزة نموذجاً"، مجلة الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ماي 2010م، ع: 09.
4. أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988م.
5. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1418هـ/1997م.
6. الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، تخ/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
7. الإستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تخ/ محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1402هـ/1982م.
8. الإشبيلي، ابن عصفور: الممتع في التصريف، تخ/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1987م.
9. الأنباري، عبد الرحمن محمد: أسرار العربية، تخ/ بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/1999م.
10. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، تعر/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط2، 1414هـ/1994م.
11. جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، تر/ صالح القرمادي، الجامعة التونسية، نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، (د، ط)، 1966م.
12. الجرجاني، علي بن محمد (ت816هـ): كتاب التعريفات، تخ/ عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

13. ابن الجزري، أحمد بن محمد: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ/2000م.
14. جوزيف فندريس: اللغة، تعر/عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، (د.ط.)، (د.ت.).
15. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر: الإيضاح في شرح المفصل تخ: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، (د.ط.)، (د.ت.).
16. الحساني، عادل نذير ييري: التعليق الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيبويه، ديوان الوقف السني، العراق، ط1، 1430هـ/2009م.
17. الحملاوي، أحمد: شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ط.)، 1429هـ- 1430م/2009م.
18. الخولي، محمد علي: معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1406هـ/1986م، (حرف الهمزة)، ص:9
19. الدمشقي، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل: إبراز المعاني من حرز الأماني، تخ/ إبراهيم عطوة عَوْض، دار الكتب العلمية، (د.ط.)، (د.ت.).
20. الراجحي، عبده: التطبيق الصرفي، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 1428هـ/2008م.
21. الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، (د.ط.)، 1424هـ/2003م.
22. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1417هـ/1997م.
23. سيبويه: الكتاب، تخ/عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.

24. السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تخ/أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.
25. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تخ/ محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، (د.ط.)، (د.ت.).
26. الشنبري، حامد بن أحمد: النظام الصوتي للغة العربية، دراسة وصفية تطبيقية، مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة، (د.ط.)، 1425هـ/2004م.
27. الطيبي، أحمد: الاقتصاد المورفولوجي في التواصل اللساني، دراسة لسانية في اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 1431هـ/2010م.
28. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ط.)، 1400هـ/1980م.
29. عبد المنعم الناصر: شرح صوتيات سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1433هـ/2012م.
30. ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تخ: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ/1987م.
31. الغلابيني، مصطفى: جامع الدروس العربية، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1423هـ/2002م.
32. ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط.)، 1429هـ/2008م.
33. ابن فارس، أحمد: الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تخ/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ/1993م.
34. فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 1425هـ/2004م.
35. كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ط.)، 2000م.

36. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1401 هـ / 1981م.
37. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، (د.ت).
38. النحوي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: كتاب التكملة، تخ/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1419 هـ/ 1999م.
39. ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تخ/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سورية، ط1، 1393 هـ / 1973م.
40. ابن يعيش، موفق الدين يعيش: شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، (د.ط.)، (د.ت).